تسير عبر لقاءات حقيقية ايضا وموضوعها احتكامات دولية لتسوية جزء من الديون

مباحثات مستقلة بين اسرائيل وايران تُجرى بالتوازي في عدد من الدول الاوروبية منذ نحو عقدين تتعلق بأحد الأسرار الكبرى في علاقات النفط بين الدولتين

■ رغم التصريحات الحماسية لقادة ايران ـ كرر الرئيس محمود احمدي نجاد في الاسبوع الماضي بابتهاج تقديره أن الكيان الصهيوني سينهار قريبا ـ يجري مفوضوها اتصالات بمفوضي اسرائيل. ليس الحديث فقط عن اتصالات غير مباشرة بل عن لقاءات حقيقية ايضا. هذه الاتصالات مستمرة منذ نحو عقدين، وموضوعها احتكامات دولية معوجة لتسوية جزء من الديون بين الدولتين.

الحديث عن ثلاث مباحثات مستقلة، تُجرى بالتوازي، في عدد من الدول الاوروبية، وكلها تتعلق بكيان عملي وقانوني معقد يسمى «ترانس آسيا تيك أويل»، وتتعلق بأحد الأسرار الكبرى في العلاقات بين اسرائيل وايران: علاقات النفط بين الدولتين. قبل ثلاث سنين حُدد في أحد الاحتكامات ان على شركات محروقات اسرائيلية أن تدفع الى شركة النفط الوطنية الايرانية عدة عشرات من ملايين الدولارات. جهدت جميع الأطراف في الحفاظ على القرار سريا، وترفض تناول الموضوع كله المتصل باجراءات الاحتكام.

هكذا وُلد خط أنبوب النفط ايلات. عسقلان

منذ اعترفت ايران باسرائيل بالفعل، في 1951، نشأت بين الدولتين علاقات أخذت في التوثق الى ان بلغت في السبعينيات شراكة استراتيجية. كان لهذه الشراكة اربع مركبات رئيسية: مساعدة ايرانية لعمليات ترحيل اليهود من العراق، وتعاون اسرائيلي ـ ايراني في المجال الاستخباري (ساعد الموساد و«الشاباك» والجيش الاسرائيلي في اقامة جيش ايران ووحدات السافاك ـ جهاز الأمن الايراني وتدريبهما واستعمالهما، مقابل ذلك استعانت منظمات استخبارية اسرائيلية بايران من اجل تجميع معلومات واستعمال عملاء في العراق، ومساعدة التمرد الكردي)، واتفاقات للتعاون العسكري، وتزويد ايران اسرائيل بالنفط.

انحصر التعاون العسكري منذ 1975 في نفقة ايرانية مقدارها 1,2 مليار دولار على عدد من المشروعات في بحث وتطوير السلاح الاسرائيلي. اشتملت هذه المشروعات، التي كان اسمها الشيفري «تسور»، من جملة ما اشتملت عليه على اقامة مصنع ذخيرة لـ«سولتام» في ايران، وتطوير طائرة لافي، وتطوير صاروخ بحر ـ بحر على أساس تكنولوجيا غبريئيل، وعلى حسب نشرات اجنبية على تطوير صاروخ ارض ـ ارض، بلغ مداه آنذاك نحو 600 كيلومتر، الى ان أمسك الخميني بزمام السلطة في عام 1979، والذي قطع التعاون، كانت اسرائيل قد استطاعت ان تنقل الى ايران خطط الصاروخ.

بدأ تزويد ايران اسرائيل بالنفط في بدء الخمسينيات. نُقل النفط في حاويات الى ايلات، ونُقل من هناك في أنبوب كان قطره نحو 40سم الى بئر السبع. مولّت شراء الأنبوب واقامته عائلة روتشيلد، وكانت تملكه.

بعد حرب الايام الستة واغلاق قناة السويس، أقنعت اسرائيل شاه ايران باستغلال الوضع الجديد لاقامة مشروع مشترك موسع في مجال النفط. وهكذا أقيمت «ترانس آسيا تيك أويل»» وهي شركة في ملكية مشتركة بين حكومة اسرائيل، بواسطة وزارة المالية، وشركة النفط الوطنية الايرانية. منحت حكومة اسرائيل الشركة الحق وحدها في تحويل النفط وتخزينه. كان الخوف الرئيسي لمؤيدي المشروع في ايران أنه اذا انكشف أمر التعاون، فستستعمله الدول العربية للنعي على ايران. ولهذا من اجل الحفاظ على السرية، سُجلت الشركة في بنما. صاحبات «ترانس آسيا»، كما تظهر في سجل الشركات في اسرائيل، هما الشركتان «ايلات كوربوريشن» و«سي ماركو»، وهما مسجلتان في بنما ايضا. عملت «ترانس آسيا» في اسرائيل وكأنها شركة اجنبية. اشترت من عائلة روتشيلد الأنبوب الى بئر السبع، ووضعت بجانبه أنبوبا أكبر، قطره نحو متر، من ايلات الى عسقلان. وهناك بُنيت محطات لانزال النفط وتحميله. استكمل عمل بناء المحطات في 1969.

صعب اغلاق قناة السويس تزويد اوروبا بالنفط من الخليج العربي. اضطرت الحاويات الى الابحار في مسار طويل حول رأس الرجاء الصالح. كانت الفكرة التي قامت في أساس الشركة تقصير مسارات الابحار وزمن التزويد، وكسب مقدار أكبر بالطبع. حملت الحاويات النفط في موانىء ايران، وأبحرت الى ايلات، وهناك أنزلت الشحنة في محطة أقيمت من اجل ذلك ونُقل في أنبوب الى عسقلان. حُمل في أكثره في حاويات خرجت الى اوروبا، واستُعمل جزء صغير لاحتياجات قطاع الطاقة الاسرائيلي. باعت شركة النفط الوطنية الايرانية «ترانس آسيا» النفط بأسعار أقل من أسعار السوق، ومنحتها اعتمادا لثلاثة اشهر.

كانت «ترانس آسيا» في أوجها امبراطورية اقتصادية راكمت مليارات الدولارات. أقامت شركة ثانوية «خط أنبوب النفط ايلات ـ عسقلان»، كانت تملك الأنبوبين، ومزرعة الحاويات لتخزين النفط في عسقلان وايلات، لقد اشترت أو استأجرت أسطولا من 30 حاوية ضخمة. في سنواتها الحسنة نُقل في الأنابيب نحو 45 مليون طن من النفط في السنة.

لكن بعد عشر سنين من النشاط الزاهر جاءت الازمة. ابتدأ نظام حكم الشاه يهتز. قبل نحو شهرين من تولي الخميني الحكم كفت شركة النفط الوطنية الايرانية عن بيع «ترانس آسيا» النفط، وبذلك شلتها عمليا. كان أحد اعمال الخميني الاولى مع توليه الحكم قطع العلاقات تماما باسرائيل. تركت الشركات ورجال الاعمال الاسرائيليون الكثيرون الذين عملوا في ايران في مجالات البناء، والاتصال، والبنى التحتية، والأدوية والتجارة، ايران في أواخر حكم الشاه. بقي الايرانيون مدينين بمال لبعضهم، مثل يعقوب نمرودي مثلا الذي أقام بكيش، جزيرة ملذات الشاه، ومنشآت لتحلية المياه. أوقفت جميع المشروعات المشتركة في مجالات الأمن والنفط.

في السنين الاولى حاول المديرون الاسرائيليون لـ «ترانس آسيا» محادثة ممثلي شركة النفط الوطنية الايرانية سرا من اجل فصم الشراكة طوعا على نحو منظم. لكن الايرانيين قطعوا الاتصال ورفضوا السماع من اسرائيل. باعت «ترانس آسيا» حاويات النفط بأسعار خاسرة، وأقالت عشرات العمال وأغلقت نشاطات ومكاتب في الخارج. كان الذي أنقذها من الافلاس اتفاق السلام مع مصر في 1979، الذي التزمت مصر في اطاره بيع اسرائيل النفط عوضا عن فقدان آبار النفط في سيناء. وصل النفط المصري، نحو 1,5 مليون طن في المعدل في السنة، في حاويات الى ايلات، ونُقل من هناك في أنبوب الى عسقلان ونُقل عندها الى معامل التكرير في حيفا وفي أسدود.

الايرانيون يريدون مالا

في 1985 ابتدأ الايرانيون يكشفون عن اهتمام جديد بـ«ترانس آسيا». توجهوا بتوسط محامين في اوروبا بدعوى أن تعيد هذه الديون الى شركة نفطهم الوطنية. انقسمت الديون الى ثلاثة: دين غير مباشر لشركات النفط «باز» و«سونول» و«ديلك»، قُدر بأسعار 1979 بنحو 100 مليون دولار، ودين مباشر على «ترانس آسيا»، في أعقاب تحويل النفط في الأنبوب باعتماد لثلاثة اشهر، قُدر بنحو 500 مليون دولار بأسعار 1979، ودين آخر يتصل باموال كانت في حسابات مصرفية مشتركة. زعمت ايران أن اسرائيل استولت على ممتلكات الشركة.

مع تلقي الدعاوى الايرانية تقرر تعيين المحامي الحنان لنداو، الذي كان في الماضي المستشار القضائي لوزارة المالية، وعرف الموضوع جيدا، ليعالج القضية. عُيّن لنداو مستشارا قضائيا لـ«ترانس آسيا». بعد موته حل محله في منصبه شريكه تسفي نيكسون، الذي ما يزال يعمل مستشارا قضائيا للشركة الى اليوم. كان خط العمل الذي تمت صياغته ان المسؤولية ملقاة على شركة النفط الوطنية الايرانية، لانها تركت على نحو منفرد احترام التزاماتها لـ«ترانس آسيا» وفصلت الاتصالات، وكفت عن الاهتمام بالشركة وسببت لها أضرارا بالغة.

حاولت اسرائيل أن تقترح على ايران اجراء مباحثات في كل الاعمال المشتركة للدولتين، من اجل الافضاء الى اجراء حسابات واختزال الديون. رفضت ايران الاقتراح وطالبت باعادة الدين عن علاقات النفط. عندما رفضت اسرائيل الطلب، استعملت شركة النفط الوطنية الايرانية المواد في العقود التي قررت أنه يجب نقل القضية للاحتكام زمن الاختلاف.

وهكذا أقيمت ثلاثة اجهزة احتكام. أُقيم اثنان في سويسرا، والثالث في دولة اوروبية اخرى. في البدء كان الحكم من قبل الجانب الاسرائيلي في «ترانس آسيا» وزير العدل في السابق، حاييم تصادوق. بعد موته انتقل التمثيل الى المحامي دوري كيلغسبيلد، وهو يقضي الآن عقوبة بالسجن مدتها 13 شهرا عن مشاركته في حادثة طرق شديدة، لكن «ترانس آسيا» لا تنوي التخلي عن خدماته كحكم من قبل الجانب الاسرائيلي.

التوجه الذي أخذت به اسرائيل منذ بدأت المباحثات في القضايا المختلفة هو التسويف العنيد. بل انها رفضت لسنين دفع نصيبها من تمويل أجرة الحكام. مؤخرا فقط بدأت الشركة تدفع نصيبها في الاحتكام. كذلك اتهمت اسرائيل ايران بالمسؤولية عن الوضع الذي نشأ وفعلت كل شيء كي لا تدفع لها ولو قرشا واحدا. المستمتعون الوحيدون بالوضع هم المحامون والحكام، الذين يحصلون على أجرة تعب مناسبة.

يعمل من قبل ايران في الاحتكام مستشارون قضائيون فيها يعملون في اوروبا، وفي ضمنهم ايضا مستشارها القضائي بقرب المحكمة الدولية في لاهاي. يترأس المحكمة محامون من سويسرا. قبل نحو ثلاث سنين، بعد قرابة عشرين سنة من المباحثات، قرر الحكم أن تدفع شركات الوقود الاسرائيلية الثلاث الى ايران مبلغ بضع عشرات من ملايين الدولارات. في الأصل طلب الايرانيون مئات ملايين الدولارات، لكن تمت مضاءلة هذا الطلب، بعد أن قُبلت مزاعم الشركات الاسرائيلية بأنها قد سُببت لها أضرار مالية باهظة في أعقاب تصرف الطرف الايراني. ما زالت الاموال لم تُدفع الى الآن.

ما يزال مستمرا احتكام آخر، في دين مقداره 500 مليون دولار بأسعار 1979 (يُقدر اليوم بمليارى دولار على الأقل). وهناك احتكام آخر، ليس واضحا الآن أي قضية يتناول، يُجرى الآن ايضا. على أية حال، نقاشات الاحتكامين هذين، كما تقول مصادر مختصة بها، بعيدة عن النهاية.

يوسي ميلمان
مراسل شؤون عسكرية
(هآرتس) 2006/12/6

بمشاركة الروس أو الصينيين وغيرهم من أعداء الغرب

ايران تسعى الى السيطرة على السعودية والخليج والعراق لاقامة امبراطورية كبيرة تؤسس لامبراطورية عالمية

■ كانت بلاد فارس امبراطورية وستصبح امبراطورية مرة اخرى. انها لا تريد اسرائيل، بل السعودية والخليج، الذي ما يزال السعوديون يسمونه الخليج العربي. ليس رئيس ايران غبيا. الفارسي يبغضنا ويستغل النزاع للحصول على اصدقاء في المنطقة، لانه يعلم ان تخويفاته ستلقى هستيريا في اسرائيل، وغضبا معتدلا في العالم الغربي، الذي لا يفهم انه موجود في الجملة قريبا من هنا، في الجانب الثاني من اسرائيل.

عندما يحصل الايرانيون على الخليج والعراق والسعودية وعلى احتياطي النفط الكبير سينضمون الى الروس ككبار، الذين يعودون الى الحلم بامبراطوريتهم، وسيخرجون معا لهزيمة الغرب الغارق حتى عنقه بخداع الذات.

ستنسحب امريكا من العراق ليربت الامريكان الأخيار بعضهم لبعض على الأكتاف، وسيسقط الاردن، وسيكون العراق فارسيا، وسيستمر الشعب فيه يقتل بعضه بعضا لمتعة الفارسي، الذي لم ينس أنه فقد عندهم مليون فارسي. وستقوم امبراطورية فارسية كتلك التي كانت مرة.

يوجد للمسلم ذاكرة، تخالف ما عندنا، لا تعتبر الزمن. انها تعلم أن الزمن معطى طبيعي وأننا عابرون فيه فقط. انه ينتظر. الصبر جزء من طبيعته. ان الحرب التي تجري الآن في العراق وستجري هنا ايضا فوضى في الظاهر فقط. يعد أحمدي نجاد زمنه بهدوء وبحكمة. انه يملك ديانة وإلها. انه يتذكر الحرب مع العراق وينتظر ان يضم أكثره الى دولته الشيعية. انه يضلل الجميع. انه يسقط لبنان، ويتغلغل الى سورية، ويلعب بغزة وبالضفة الغربية ويسمح للاسرائيليين بايهام أنفسهم بأنه يريد المس باسرائيل.

انه لن يمسها. سيواصل التحرش بها بتوسط حزب الله وحماس ووساطة الخوف اليهودي الطبيعي. انه يعلم انه اذا مس اسرائيل، فان اسرائيل ستقضي على مدنه. لا يجدر به ذلك. انه يريد أن تخاف اسرائيل ولا يريد أن تقضي عليه. وفي هذه الاثناء سيسجد الجميع للطاغية الجديد، لانه سيملك القوة الاقتصادية الكبرى، ومع الروس أو مع الصينيين ومع الكوريين الشماليين سيحاول التأسيس لعالم جديد، يكون مركزه بابل (طهران). لقد شهدنا مثل هذه الاوبرا وما زلنا لا نفهمها، ولهذا سنشهدها مرة اخرى.

يورام كانيوك
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/12/6

العرب يحترمون الكلمات والتصريحات ولهذا يجب ان تطلب اسرائيل منهم اعترافا بها قبل التفاوض

■ يقولون عن كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الأسطوري في ايام حرب يوم الغفران، أنه عرّف مرة الفرق بين سياسي غربي وعربي على هذا النحو تقريبا ـ الزعيم الغربي يلتزم بما اتفق عليه في الغرف المغلقة حتى لو أعلن العكس فوق جميع المنابر. ويلتزم الزعيم العربي بما يعلن فوق جميع المنابر حتى لو وقع على العكس في الغرف المغلقة.

اجل، تعودنا في واقعنا السياسي على قادة اسرائيليين يعلنون باستخفاف ومن الفم فقط عن قيمة الجولان لأمن اسرائيل، أو عن أبدية بيت ايل، وعن قوة دفاعية عبرية أمام مستوطنات غوش قطيف، وأن «الشرم بلا السلام أفضل من السلام بلا الشرم» ـ في حين يسعون في الظلمات ويلتزمون باتفاق يناقض هذه الموضوعات تماما.

من جهة ثانية، نما عندنا إجلال وخوف من التصريحات المعلنة لحسن نصر الله أو نجاد بأنها تُبين عن سياسة متصلة وعملية. اذا كانت تصريحات العرب كما يزعم شلومو غازيت لا معنى لها «لا نحتاج الى اعتراف»، 12/5، فلماذا تصر حماس على عدم الاعتراف باسرائيل؟ لانه بهذا الهذر، سيُزال عبء الحصار عن الفلسطينيين، وسيحظون بوفرة دعم دولي. ان سلوك حماس اليومي عكس زعم غازيت. أصر عرفات على صيغة «دولتان تعيشان بسلام واحدة بجانب الاخرى»، ولم يتجرأ على ان يقول لمرة واحدة «دولتان لشعبين». لقد أجلّ المعنى المعلن للاقوال.

لكل تفاوض سياسي مرحلة سابقة هي جزء جوهري في التفاوض: تصريحات سياسية معلنة ومحاولة تعريف خط بدء التفاوض بواسطتها، ومضاءلة توقعات الطرف الثاني، ورفع سعر الأملاك الموجودة والتي حُشدت قبل التفاوض. ستكون للتفاوض مع الفلسطينيين نتائج مغايرة اذا رأته الجماعة الدولية تفاوضا في انهاء الاحتلال واعادة الحقوق الضائعة للفلسطينيين الضعفاء مقابل الدولة القوية اسرائيل، او اذا تمت رؤيته كتفاوض تصارع فيه اسرائيل الهشة عن وجودها كدولة يهودية في الشرق الاوسط. حتى لو كان لتصريحات الفلسطينيين او العرب معنى محدود ايضا، كما يزعم غازيت، فانه يوجد للصورة التي تراها الجماعة الدولية للنزاع معنى عظيم.

ان تجربة الماضي مع الفلسطينيين، وفي الشرق الاوسط عامة، تُبين ان الامور العملية الصغيرة خاصة التي يُتفق عليها في التفاوض تُنقض باستهانة، على يدي اسرائيل ايضا. تُبين التجربة ايضا أن اجهزة الرقابة الدولية غير مستقرة جدا، وهي تخضع في الواقع للمصالح المتغيرة للقوى المشاركة. تتلاشى اليونيفيل في لبنان، وقوة المراقبين في الجولان في 1973 أو قوة الامم المتحدة في سيناء في 1956 عندما يُحتاج اليها حقا.

لهذا يُحتاج الى اعتراف، بسبب الاحترام الذي يعطيه العرب خاصة للكلمة المعلنة الصريحة، من اجل حشد أملاك استعدادا للتفاوض في الجماعة الدولية ولنُعرّف لنا وللعالم فيما النزاع حقا.

داني ريشف
ضابط استخبارات سابق
(معاريف) 2006/12/6

احسنت باعادته الى الخرائط المدرسية كما تسعى وزيرة التربية يولي تامير

حكومات اسرائيل لم تنجح لسنين بتضليلها اللغوي في محو الخط الاخضر والطمس عليه

عراك بالايادي بين مواطنين فلسطينيين ورجال الشرطة على معبر رفح

■ عندما خرجنا الى حرب الايام الستة استلوا في هيئة القيادة العامة خطة تنفيذية كان عنوانها «احتلال الضفة الغربية».

لكن عندما أوجد الاحتلال واقعا جديدا عملت حكومة اسرائيل كعادة المحتلين منذ أقدم العصور، وبدأت تغير المصطلحات الجغرافية. أصبحت «الهضبة السورية»، كما سميت مدى السنين «هضبة الجولان» فجأة، وبعد ذلك بزمن قصير نجمت في معجمنا الجغرافي ـ السياسي (يهودا والسامرة) ايضا. عندما أُدمجت هذه المصطلحات في النشرة الجوية في الراديو والتلفاز، كان المستمع البسيط يستطيع أن ينطبع في نفسه ان الحديث عن جزء من أجزاء الدولة، مثل الجليل أو العربة.

في السنين الاولى جرى جدل شديد هل تسمى المناطق «محتلة»، أو «محررة» أو «متنازعا عليها»، لكن الحكومات أرادت محو الشك لا بواسطة اقامة المستوطنات فقط بل بالتضليل اللغوي. عندما انتخب مناحيم بيغن لرئاسة الحكومة أمر بأن يُمحى الى الأبد مصطلح «الضفة الغربية». وُجه الى سلطة البث ولجميع المكاتب الحكومية توجيه حاسم بأن تُستبدل «يهودا والسامرة» بالضفة الغربية.

في تلك الايام كان يبدو أن غسالة الكلمات ـ وهو مصطلح سكّه الصحافي والأديب عاموس أيلون وأخذ به بعد ذلك دافيد غروسمان ـ تعمل بنجاعة. نجحت مواد التنظيف اللغوية التي أحدثها الليكود في تبييض الخط الاخضر تماما تقريبا، واختفى من أكثر الخرائط التي طبعت في تلك الايام، كما اختفى من الكتب التعليمية ايضا.

لا للأبد. في منتصف الثمانينيات عندما عُين الدكتور يوسي بيلين، المدير العام السياسي لوزارة الخارجية، أمر موظفي مكتبه باعادة تعبير «الضفة الغربية» الى الوثائق. كان ذلك عملا سياسيا واضحا، لكن وقفت من ورائه صورة الواقع: في جميع أنحاء العالم لم توجد دولة واحدة أخذت بمصطلح الاحتلال الاسرائيلي وسمت المناطق «يهودا والسامرة». إن الاصرار الاسرائيلي على «يهودا والسامرة»، الذي هدف الى ان يسم الوعي بالضم الفعلي، لم يكن أكثر من حيلة لغوية عقيمة لنعامة تدفن رأسها في الرمل.

ذكّرت الانتفاضة الاولى ايضا الحالمين بيننا بأنه يوجد فرق جوهري بين المناطق السيادية للدولة، التي تعترف بها أكثر دول العالم والمنظمات الدولية، وبين المناطق التي احتلت في الايام الستة، والتي يراها العالم من شؤون التفاوض، مع الاردن أولا ومع الفلسطينيين بعد ذلك.

في السنة القادمة سنحتفل بمرور 40 سنة على الحرب التي اجتاز فيها جنود الجيش الاسرائيلي الخط الاخضر، ولكن عندما وطئته الدبابات ايضا فانه لم يُمحَ: بقي إعلام الحد جزءا لا ينفصل عن الواقع السياسي للشرق الاوسط. إن من يريد تدريس طلاب اسرائيل عن العالم الذي نعيش فيه يجب عليه أن يبين لهم خطوط الحدود الوحيدة لهذه الدولة المعترف بها في العالم، وكذلك ايضا من يأمل أن يعترف العالم العربي في يوم ما بحق وجود الكيان الصهيوني.

اذا نجحت الاستاذة يولي تامير في مبادرتها الى تحسين صورة واقع الطلاب باعادة الخط الاخضر الى الخرائط في الكتب التعليمية، فمن الجدير بنا ان ننتقل الى المرحلة القادمة وهي ان نُدرس في المدارس تاريخ دولة اسرائيل في الستينيات والسبعينيات ايضا. قد تعجبون، لكن هذه السنين هي ثقب اسود في عالم معلومات الطلاب. صحيح، هذه فترة مختلف فيها سياسيا اختلافا شديدا، لكن ليس هذا سببا لترك الطلاب في جهلهم.

رافي مان
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/12/6

أكثر الاسرائيليين لا يعتقدون ان وقف اطلاق النار سيفضي الى هدوء في المنطقة.. ويعارضون احتلال غزة من جديد

■ هل سينجح وقف اطلاق النار الحالي في الإتيان بالهدوء الى المنطقة؟ يعتقد أكثر الجمهور الاسرائيلي ـ اليهودي ان لا، مفترضين أن الفلسطينيين سينقضون. الرأي السائد هو ان اسرائيل وافقت على وقف اطلاق النار ـ رغم أن تفسيره هو التفاوض مع حماس ـ لان الوسائل العسكرية التي أخذت بها لم تمنع اطلاق صواريخ القسام.

ومع ذلك ترفض أكثرية واضحة فكرة ان تحتل اسرائيل من جديد قطاع غزة، حتى لو كانت هذه السبيل الوحيدة لوقف اطلاق النار. بمقابلة ذلك، وجدنا في الاستطلاع الحالي ايضا أنه يوجد تأييد واسع لاجراء تفاوض مع السلطة الفلسطينية، وان تكن قلة فقط من بين المستطلعين يؤمنون بأن الاتصالات ستفضي آخر الأمر الى اتفاق سلام.

يوجه الجمهور نقدا كاسحا يتجاوز المعسكرات الى الحكومة، على علاجها سكان سديروت وسائر البلدات التي أصيبت بصواريخ القسام.

ترفض الأكثرية فكرة اجلاء سكان سديروت عن بيوتهم، حتى لو كان الحديث عن اجلاء الاولاد فقط، على خلفية النقد لاخفاقات الحكومة، لا عجب ان الأكثرية تؤيد مشاركة رجال اعمال خاصين من مثل أركادي غايدماك في تقديم مساعدة الى السكان، وان تكن الآراء مختلفة في شأن دوافعهم. لكن في المستوى المبدئي، يوجد اجماع واسع على ان علاج مختلف الاحتجاجات الاجتماعية يجب ان يكون مفروضا على الدولة لا على جهات مدنية.

فيما يتعلق بتقدير أداء المؤسسات الرئيسية، الحاكمة وغير الحاكمة، لعملها، من ناحية اسهامها في المجتمع الاسرائيلي، يميز الجمهور تمييزا واضحا بين تلك التي يزيد ضررها على فائدتها، والعكس.

بين المؤسسات التي اسهامها أكثر ايجابية من سلبيتها الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، والجيش الاسرائيلي والمحكمة العليا؛ وتُرى الاحزاب، والكنيست، والبنوك والمؤسسة الحاخامية الرئيسية مؤسسات اسهامها أكثر سلبية. فيما يتعلق بجهتين ـ الشرطة والاعلام ـ التقديرات متزنة جدا، مع ميل طفيف الى الجانب الايجابي.

هذه هي النتائج الرئيسية لاستطلاع مقياس السلام الذي أُجري بين 28 ـ 29 من تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

وردا على سؤال «هل تعتقد ان التهدئة التي اعلنت عنها المنظمات الفلسطينية في غزة مقابل وقف اطلاق النار من قبل اسرائيل ستفضي الى الهدوء في المنطقة حقا؟»، رد 71 في المئة من المستطلعين من اليهود انهم لا يعتقدون تماما 43 في المئة، أو لا يعتقدون كثيرا 28 في المئة، وأجاب 27 في المئة انهم يعتقدون جدا، أو يعتقدون كثيرا 23 في المئة، ولم يعرف 2 في المئة بماذا يجيبون. ان زعم ان اسرائيل وافقت على وقف اطلاق النار على رغم ان تفسيره اجراء تفاوض مع الفلسطينيين، بسبب انعدام فاعلية اعمال الجيش الاسرائيلي بازاء مطلقي صواريخ القسام، يحظى بموافقة نصف المستطلعة آراؤهم، بالقياس الى 39 في المئة عبروا عن معارضة هذا الزعم (أما الباقون فلا رأي لهم في الموضوع).

هل يمكن ان نستنتج من ذلك انه يوجد تأييد لاحتلال غزة من جديد اذا كانت هذه السبيل الوحيدة لوقف اطلاق النار، كما تزعم جهات مختلفة؟ تُبين النتائج أن نحوا من الثلث فقط 36 في المئة يوافقون على هذه الخطوة، في حين ان الأكثرية ـ 57 في المئة ـ يعارضونها. توجد أكثرية لمؤيدي الاحتلال من جديد بين مصوتي شاس ويهدوت هتوراة فقط، في حين يوجد انقسام بين مصوتي المفدال ـ الاتحاد الوطني متساوٍ تقريبا مع زيادة طفيفة لمعارضي دخول القطاع من جديد.

وما هو المخرج الذي يراه الجمهور من الورطة من غير احتلال من جديد ومع انعدام الايمان بأن وقف اطلاق النار سيدوم؟ كما كان الامر في الماضي، وجدنا في هذه المرة ايضا أن نحوا من 70 في المئة من المستطلعين يؤيدون تجديد التفاوض، أما 27 في المئة فيعارضونه. ومع ذلك، فان الايمان هنا ايضا بالنتائج منخفض جدا ـ إن نحو الثلث فقط يؤمنون ان تجديد المحادثات مع الفلسطينيين سيؤتي أكله آخر الامر، أي سينتهي الى التوقيع على اتفاق سلام. رغم المزاعم التي أثيرت مؤخرا يتبين أن الجمهور عامة ليس غير مبالٍ بوضع سكان المناطق المعرضة لاطلاق صواريخ القسام، كما يتبين من تقديره لاشكال علاج مشكلاتهم. يسود هنا اجماع تام تقريبا، 82,5 في المئة، على ان السبيل التي واجهت بها الحكومة الدفاع ومساعدة السكان في المناطق في الجنوب ليست مناسبة؛ يعتقد أقل من 2 في المئة من المستطلعين بأن العلاج كان ملائما جدا، و11,5 في المئة أنه كان ملائما على وجه كاف. النقد شديد على نحو خاص بين مصوتي المفدال ـ الاتحاد الوطني، وميرتس والليكود، حيث لا يوجد أحد منهم تقريبا يعتقد أن الحكومة عالجت الموضوع كما يجب.

في ضوء تقدير أن وقف اطلاق النار سينهار وحقيقة ان احتلال غزة من جديد ليس حلا مقبولا، سألنا من قابلناهم آراءهم في شأن امكانية اجلاء سكان سديروت وما حولها عن بيوتهم اذا ما استمر اطلاق النار ـ مع العلم بأن الفلسطينيين سيرون اجلاء كهذا انجازا لهم. تُبين النتائج أن أقل من الربع فقط أيدوا فكرة الاجلاء، أما الأكثرية الحاسمة ـ 71,5 في المئة ـ فعارضت ذلك. من بين المعارضين، اعتقدت الأكثرية انه حتى لو كان الحديث عن اخلاء الاولاد فقط فلا يجب فعل ذلك.

يجب أن نذكر أن تقسيم الاجابات على حسب معيار الوالدية، يُبين أنه من بين اولئك الذين لا أولاد لهم خاصة، نسبة من يؤيدون اجلاء سكان سديروت والمنطقة 30 في المئة أعلى من نسبة من أُجريت اللقاءات معهم، ولهم أولاد 22 في المئة. وُجد شكل مشابه، وان يكن بفروق أقل، عندما كان الحديث عن اجلاء الاولاد من بين معارضي اجلاء سائر السكان. التفسير الممكن لهذه النتيجة هو أنه بين العائلات ذات الاولاد يوجد وعي أكبر وحساسية بصعوبات التنقل والتكيف التي تصحب تغيير مكان السكن. إن تقسيم الاجابات على سؤال الاجلاء على حسب الجنس يبين أن النساء يؤيدن الاجلاء أكثر من الرجال، سواء حينما يكون الحديث عن اجلاء سائر السكان 30,5 في المئة قياسا الى 15 في المئة، على التوالي أو عندما يكون الحديث عن اجلاء الاولاد فقط بين معارضي اجلاء سائر السكان 32 في المئة و23 في المئة، على التوالي.

ان التقدير المعوج لشكل العلاج الحكومي للسكان يجعل 63 في المئة من الجمهور يؤيدون زعم ان الدولة اذا لم تكن تفي بواجبها، فمن الصحيح أن يمول أصحاب المال عمليات مثل إسكان سكان سديروت فنادق لوقت مؤقت. ومع ذلك، ليس الجمهور ساذجا تماما ـ يعتقد 38 في المئة فقط ان غايدماك فعل ذلك صادرا عن رغبة صادقة في المساعدة، في حين قدر 32 في المئة أن تمويل هذه الاعمال كان لتعزيز مكانته العامة. الجزء الباقي انقسم بين 18 في المئة اعتقدوا أنه عمل صدورا عن الدافعين معا و12 في المئة لم يكن لهم رأي حاسم في الموضوع.

وُجدت أكثرية واضحة لمن اعتقدوا أن غايدماك فعل ذلك صادرا عن رغبة صادقة في المساعدة بين مصوتي شاس فقط، في حين وجدت أكثرية أقل لمعتقدي ذلك بين مصوتي الليكود، والمفدال واسرائيل بيتنا. بين مصوتي ميرتس فقط كانت أكثرية لمن اعتقدوا أن غايدماك مول اعمالا كهذه لتقديم أهدافه الشخصية.

ما قيل آنفا لا يعني أن الجمهور في اسرائيل يؤيد «خصخصة» الخدمات للمواطنين. وهكذا أيد ما يزيد على 79 في المئة رأي أن الدولة يجب عليها أن تعتني باحتياجات كثيرة اجتماعية وأيد 12 في المئة فقط موقف أنه يفضل أن تحدد الدولة جدا مشاركتها في هذه الموضوعات وتدع المنظمات التطوعية تهتم بهذه الاحتياجات. إن نسبة مؤيدي مسؤولية الدولة عن الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية أعلى بين أصحاب الدخل الأعلى من المتوسط ـ 84 في المئة ـ بالقياس الى تأييد ذلك بين أصحاب المدخولات الأقل من المتوسط ـ 76,5 في المئة.

معقول أن نفترض ان الفرق بين اصحاب المدخولات المنخفضة والمرتفعة يعكس التجربة غير الناجحة للجماعات الضعيفة الأكثر احتياجا الى المساعدة من المساعدة المختلة التي تعطيهم إياها وكالات حكومية، سواء في الحرب أو على امتداد السنين، مع تعمق الفقر، وذلك بالقياس الى مساعدة أكثر كفاية، كما يبدو، حصلوا عليها من منظمات مدنية. وُجد تأييد لهذا الافتراض في التقدير العالي نسبيا الذي حصلت عليه المنظمات المدنية بالقياس الى التقديرات المنخفضة التي حصلت عليها مؤسسات الدولة.

بالاضافة الى النتائج التي أظهرتها استطلاعات مقياس السلام واستطلاعات اخرى في الاشهر الأخيرة، ليس تقدير الجمهور للاجهزة السياسية المختلفة في الدولة ايجابيا البتة ـ 69 في المئة يقدرون ان اسهام الاحزاب السياسية في الدولة أكثر سلبية من الايجابية، و61,5 في المئة يقدرون اسهام الكنيست كذلك. لا تخرج اجهزة اخرى ايضا «نقية»: يعتقد 59,5 في المئة ان اسهام البنوك أكثر سلبية من الايجابية، ويقدر 43 في المئة مؤسسة الحاخامية الرئيسية تقديرا سلبيا بالقياس الى 35 في المئة يعتقدون ان اسهامها في المجتمع ايجابي. يوجد للجمهور رأي ايجابي في الجيش الاسرائيلي ـ 78 في المئة يقدرونه تقديرا ايجابيا. والجامعات والمنظمات الاجتماعية ـ 77 في المئة، و71 في المئة على التوالي، اعتقدوا أن اسهامهما في المجتمع أكثر ايجابية. حظيت المحكمة العليا بتقدير ايجابي لـ 57 في المئة. الآراء أقل قطعا فيما يتعلق بالشرطة ـ 47 في المئة يقدرون أن اسهامها ايجابي و44 في المئة انه أكثر سلبية. وفيما يتعلق بوسائل الاعلام ايضا تميل الكفة قليلا الى صالح الفضل ـ 44 في المئة يقدرون ان اسهامها ايجابي أما 42,5 في المئة فيرون انه أكثر سلبية.

افرايم ياعر وتمار هيرمان
كاتبان في الصحيفة
(هآرتس) 2006/12/6